مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 185 (من 10 إلى 17 ديسمبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة.....2

عام 2016 وانخفاض ثقة المواطنين بحكومة الوحدة الوطنية.....3

الوضع الإجمالي بالبلد عام 2016م ومجالات انعدام ثقة المواطنين بالحكومة.....4

- الاقتصاد: 4
- الأمن: 4
- الصلح: 5
- الفساد الإداري: 6

تقييم لسياسات حكومة الوحدة الوطنية.....6

البطالة في أفغانستان؛ الأسباب وبرامج الحكومة.....8

نظرة في حال البطالة في أفغانستان.....9

أسباب ازدياد البطالة في أفغانستان.....10

خطة حكومة الوحدة الوطنية لتقليل البطالة.....11

إنهاء التقرير البحثي التحليلي تحت عنوان "أفغانستان خلال عقدٍ ونصف.....13

المقدمة

الاستطلاعات الحديثة تشير إلى أن جو عدم رضا المواطنين عن الحكومة الأفغانية زاد، وأن نسبة ضئيلة من المواطنين يرون أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح. في عام 2015، كانت نسبة 36% من المواطنين يعتقدون أن البلد تسير في الاتجاه الصحيح، في حين أن هذا العدد قل في عام 2016 لتصبح النسبة أقل من 30%.

فقدت العامةُ ثقتها بالحكومة في حينٍ تواجه البلد تحديات في مختلف الأصعدة. سياسات حكومة الوحدة الوطنية حيال السلام أخفقت إلى حدٍ كبير، وضحايا الحرب في تزايد، والوضع الاقتصادي آخذٌ في التردّي، والحكومة أخفقت كذلك في مكافحتها ضد الفساد.

كيف كان الوضع في البلد عام 2016؟ في أي الأصعدة فقد المواطنون ثقتهم بالحكومة؟ وما هي خطط وسياسات الحكومة في هذه الميادين؟ تقرؤون دراسةً لهذه الأسئلة في الجزء الأول من تحليل الأسبوع.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون حول نسب البطالة المرتفعة في أفغانستان. معدل البطالة المتصاعد يشكّل أحد التحديات التي أخفقت حكومة الوحدة الوطنية في التصدي لها. في مناسبةٍ حضرها الكثير من الشباب الأفغاني، وعد الرئيس غني الشباب بالمحاولة الجادة لإيجاد فرص العمل لهم. ما هي نسب البطالة خلال العقد والنصف الماضي؟ ماذا فعلت الحكومة لمعالجة مشكلة البطالة؟ وما هي الخطوات البناءة التي كان من الضروري اتخاذها لإيجاد فرص للعمل؟

في الجزء الأخير من الإصدار، ستقرؤون إعلاناً مختصراً حول اكتمال التقرير البحثي التحليلي الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية تحت عنوان: "أفغانستان خلال عقدٍ ونصف".

عام 2016 وانخفاض ثقة المواطنين بحكومة الوحدة الوطنية

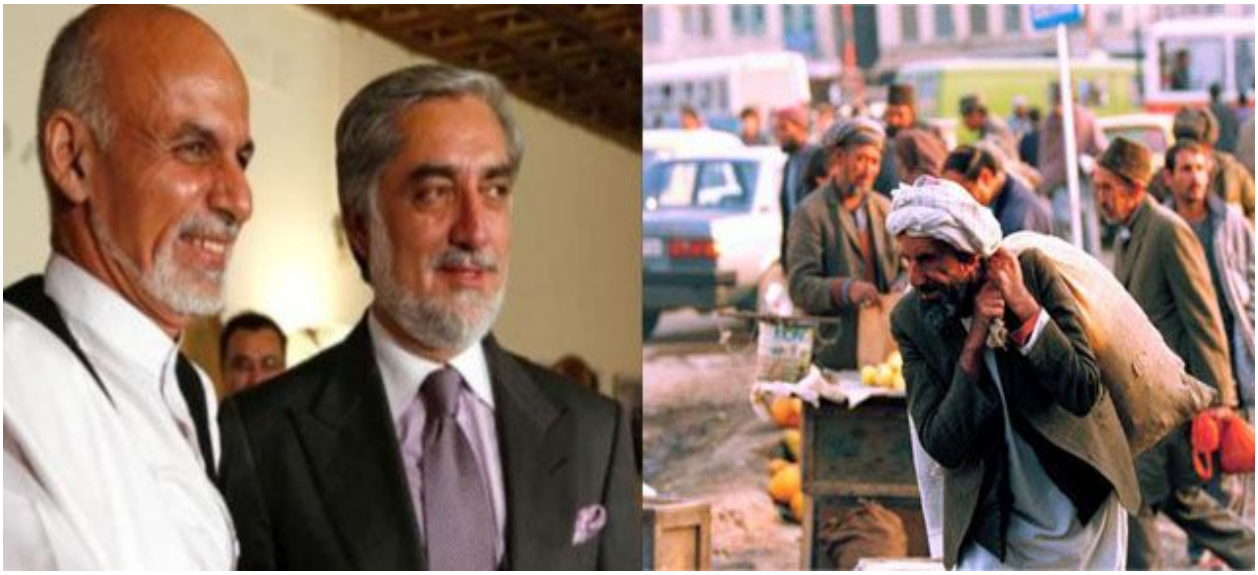

منذ عشرة أيام، تم نشر بعض الملاحظات ونتائج بعض التقارير حول أفغانستان. في اجتماعٍ دام يومين لوزراء خارجية دول الناتو وشارك به وزير الخارجية الأفغاني صلاح الدين رباني، طُلبت ثلاثة أمور من الحكومة الأفغانية، إحداها إيقاف الفساد في الإدارات الأفغانية.

في الوقت ذاته، أصدرت مؤسسة مراقبة النزاهة في أفغانستان IWA نتائج استطلاعها الخامس حيال الفساد بأفغانستان. حسب الاستطلاع، زاد الفساد والارتشاء بنسبة 50% هذا العام مقارنةً بعام 2014م.

من جانبٍ آخر نشرت مؤسسة آسيا فاونديشن استطلاعها لعام 2016 حول الشعب الأفغاني، والذي يفيد أن 29.3% من المواطنين يرون أن البلد تسير في الاتجاه الصحيح، مما يُعد النسبة الأقل منذ 2004م. رداً على الاستطلاع، أصدر القصر الرئاسي بياناً صرح فيه بأن ثقة المواطنين بالحكومة زادت في بعض المناطق وأن هذا الاستطلاع أُخذ في حين نشوب الحرب في البلد. ورد في بيان القصر الرئاسي: «توقعات الشعب الكبيرة من المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية تلعب دوراً مهما في فهم المواطنين للوضع... إلا أن مؤسسة آسيا فاونديشن لم تولِ اهتماماً كافياً بهذا الجانب».[1]

كيف هو الوضع العام في البلد حالياً؟ في أي المجالات فقد المواطنون ثقتهم في الحكومة؟ وكيف كانت برامج وسياسات حكومة الوحدة الوطنية في هذه المناطق؟ أسئلةٌ تمت الإجابة عليها في هذا المقال.

[1] تجد بيان القصر الرئاسي هنا:
http://president.gov.af/ps/news/288322

الوضع الإجمالي بالبلد عام 2016م ومجالات انعدام ثقة المواطنين بالحكومة

مقارنةً بالعام 2015، تطور الوضع الإجمالي عام 2016 في بعض المجالات وساءَ في مجالات أخرى، على التفصيل التالي:

الاقتصاد:

وفق تقارير البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، كان إجمالي الناتج المحلي لأفغانستان عام 2015 معادلاً لـ 0.8%، وفي عام 2016 ارتفع ليصبح المعدل 1.2%. على الرغم من أن الأسعار كانت في انخفاض عام 2015، ولكن في عام 2016 نظراً لأسعار الطاقة والغذاء المرتفعة وهبوط قيمة العملة الأفغانية، ارتفعت الأسعار مجدداً. في عام 2015 ساوى دخل الحكومة الأفغانية 10% من إجمالي الناتج المحلي لهذا العام؛ ولكن في الأشهر الثمانية الأولى من 2016، زاد دخل الحكومة بنسبة 30% مقارنةً بالمدة المماثلة من العام 2015. وعلى الرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول معدل البطالة في البلد، إلا أن استطلاع مؤسسة آسيا فاونديشن يفيد أن البطالة هي ثاني أكبر مشكلة تواجه الشباب.

نظرا للوضع الاقتصادي المذكور يعتقد 65.9% من المواطنين أن الدولة تسير في الاتجاه الخاطئ حسب استطلاع مؤسسة آسيا فاونديشن الصادر عام 2016م. بعد التدهور الأمني، كانت الأسباب الرئيسة وراء تشاؤم المواطنين هي البطالة (27.5%)، الوضع الاقتصادي المتردي (10.4%)، قلة الإعمار والمنشآت (4.8%) والأسعار المرتفعة (2.9%).

الأمن:

في الفترة من يناير إلى 15/أغسطس لعام 2016، وقع نحو 16132 حدث أمني في البلد، نسبة 61.3% منها كانت هجمات مسلحة، و نسبة 17.96% كانت تفجيرات 2. في عامي 2015 و 2016 لم تتغير الهجمات الربيعية والشتوية لطالبان. علاوةً على ذلك، في عامي 2015 و 2016 تغيرت الخطط القتالية لطالبان وبالإضافة إلى المناطق البعيدة، بدأت الحركة في السيطرة على المدن ومحاولة بسط التحكم على جميع المناطق الداخلة تحت سيطرتهم. بناء على هذه التكتيكات، استولت طالبان على مدينة كندوز مرتين

[2] United Nations, General Assembly, The situation in Afghanistan and its implications for international peace and security, A/70/1033/-S/2016/768 (7 Sep 2016), p: 4-7

في العامين الماضيين، وكادت أن تستولي أيضاً على ولايات لغمان و هلمند و فراه و نيمروز. لأجل هذا السبب تم إرسال القوات الأجنبية إلى كندوز و هلمند لشن الهجمات العسكرية.

يُضاف إلى ذلك أنه منذ يناير حتى 30/سبتمبر/2016 قُتل وجُرح نحو 8397 مدني، مما يعني ازدياداً بمعدل 1% مقارنةً بعام 32015

من جانبٍ آخر، قُتل 5000 جندي أفغاني و جُرح 15000 آخرون في عام 2015، وفي عام 2016 زادت هذه النسبة بمعدل 20%، وفي شهر يوليو/2016 فقط لقي 900 جندي أفغاني حتفهم[4].

للسبب ذاته، يُظهر استطلاع مؤسسة آسيا فاونديشن أن المواطنين يرون التدهور الأمني كأكبر تحدي يواجه البلد. وفق الاستطلاع المذكور، يعتقد 73.6% من المواطنين أن التدهور الأمني هو السبب الرئيس لهجرة المواطنين من البلد.

الصلح:

في عامي 2015 و 2016 بُذلت جهودٌ عديدة لإحلال السلام بالبلد. في 2015 كانت محادثات آرومجي و مري (بباكستان) هي المحاولة الأهم لإحلال السلام؛ ولكن في عام 2016 كانت محادثات مجموعة التنسيق الرباعية Quadrilateral Coordination Group's (QCG) هي الأهم حيال عملية السلام. عقدت المجموعة المذكورة خمسة اجتماعات حيال عملية السلام الأفغانية، ولكن رغم وعود باكستان، لم تُحادث الحكومة الأفغانية حركةَ طالبان مباشرةً، ولم ينفذ الجانب الباكستاني التزاماته التي تعهد بها في اجتماعات المجموعة حيال اتخاذ خطوات أشد حزماً ضد الجماعات التي لم تبدي استعدادها لعملية السلام. لذا، قلة الجهود المخلصة حيال السلام تسببت في انعدام ثقة المواطنين بالحكومة.

---

[3] أصدرت يوناما تقريرها حيال ضحايا المدنيين خلال الأشهر التسع الأولى للأعوام، اقرأ المزيد في موقع طلوع-نيوز:
http://www.tolonews.com/pa/afghanistan/27886-un-release-new-report-over-civilians-casualties-calls-for-protection

[4] مع أن هذه الأرقام أُعلنت من قبل الناتو ولم تصادق عليها جهة ثالثة، اقرأ المزيد هنا:
AFP، أعداد الضحايا المتزايدة في صفوف القوات الأفغانية: الناتو، صحيفة الديلي ميل، 25/أغسطس/2016، على الرابط التالي:
http://www.dailymail.co.uk/wires/afp/article-3758859/Casualty-rate-soars-Afghan-security-forces-NATO.html; عبدالولي آرين، ضحايا القوات الأمنية، طلوع نيوز، 2016/9/1، على الرابط التالي:
http://www.tolonews.com/en/afghanistan/27044-casualties-among-security-forces-on-the-rise;

الفساد الإداري:

قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، احتلت أفغانستان مكانة ثاني أكبر دولة متوغلة في الفساد حسب منظمة الشفافية العالمية. ولكن بعد تأسيس حكومة الوحدة الوطنية ونظرا لبعض الخطوات المتخذة من جانب الحكومة، تحسنت أفغانستان ونزلت في الترتيب لتصبح رابع الدول من حيث الفساد. ولكن فيما بعد ونظرا لعدم التنسيق في سياسات الحكومة المتخذة ضد الفساد، خسرت أفغانستان نقاطاً مرةً أخرة في مكافحتها للفساد.

علاوة على ذلك، أصدرت منظمة مراقبة النزاهة في أفغانستان IWA تقريرها الخامس حيال الفساد. يفيد التقرير أن المواطنين صرفوا 3 مليار دولار رشوة للمسؤولين مما يعني زيادةً بمعدل 50% مقارنةً بالعام 52014. هذا القدر يفوقُ الدخل الحكومي لعام 2016 المُعلن من قِبل الحكومة.

لذا، تشير استطلاعات مؤسسة آسيا فاونديشن و منظمة مراقبة النزاهة في أفغانستان أن الفساد هو ثالث أكبر تحدي يواجه البلد بعد التدهور الأمني والبطالة.

تقييم لسياسات حكومة الوحدة الوطنية

كان لحكومة الوحدة الوطنية بعض المساعي حيال المجالات المذكورة. على سبيل المثال أحرزت الحكومة بعض الإنجازات في المجال الاقتصادي مثل مشاريع TAPI و كاسا-1000، و اتفاقية جابهار، والتبادل التجاري بين أفغانستان والصين عبر سكة الحديد، وسكة الحديد بين أفغانستان وتركمنستان، وسكة الحديد بين أفغانستان وإيران، وإعادة إنشاء بعض السدود، واتفاقية طريق اللازورد، و "البرنامج الوطني لإيجاد فرص العمل". ولكن نظرا لضعف الحكومة، وللوضع الراهن بشكل عام يُرى أن معدل النمو الاقتصادي كان منخفضاً جداً. لم تصرف الوزارات الأفغانية ميزانياتها جيداً، ولذا تم سحب الثقة من 7 وزراء من قِبل البرلمان الأفغاني. حسب التقارير المنشورة في الصحافة، يوجد نحو 14000 وظيفة شاغرة في حين أن المواطنين يهاجرون إلى أوروبا بسبب نسب البطالة العالية في البلد[6].

[5] شاهد تقرير منظمة الشفافية هنا:
https://iwaweb.org/ncs2016u/

[6] اقرأ تقرير كابل-نيوز هنا:

جـهود الحكومة الأفغانية حيال السلام كانت إقليمية إلى حدٍ كبير ومعتمدة في الغالب على باكستان. الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة الأفغانية رفضت بشدة التفاوض عبر الدول الإقليمية؛ لذا، أخفقت حكومة الوحدة الوطنية في سياستها تجاه عملية السلام. ولكن مؤخراً، يبدو أن الحكومة الأفغانية تمهد السبل للتفاوض مع طالبان. نُشرت أخبار في الصحافة تفيد حصول لقاء بين التنظيم ومندوبي الحكومة الأفغانية بقطر. علاوةً على ذلك، سياسات حكومة الوحدة الوطنية حيال السلام والتي تفتقد التنسيق مثّلت تحدياً عرقلَ جهود الحكومة حيال إحلال السلام.

فيما يتعلق بمجال الأمن، لا تزال الحكومة الأفغانية تعتمد على الأجانب، ولذا بعد السقوط الأول والثاني لمدينة كندوز وخلال الحرب في لشكركاه بولاية هلمند، عادت القوات الأجنبية إلى ساحات الحرب واستنقذت تلك المناطق. أخفقت حكومة الوحدة الوطنية في المجالات الأمنية إخفاقات عديدة نتيجة القيادة الضعيفة للقطاع العسكري والإخفاق في خطط السلام، والفساد وعدم التنسيق بين القوات الأمنية الحكومية.

على الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية اتخذت بعض الخطوات لمكافحة الفساد، ولكن الفساد بالإدارات الحكومية لم يقل. علاوةً على ذلك، أدت خطط وسياسات حكومة الوحدة الوطنية حيال مكافحة الفساد والتي تتسم بالتناقض وعدم التنسيق إلى أن يفقد كثيرٌ من المواطنين ثقتهم في مكافحة الحكومة للفساد.

---

http://kabulnews.af/pashto/index.php/afghanistan/8927-2016-10-01-14-20-23?keepThis=true&TB_iframe=true&height=&width=40&caption=%D9%BE%D9%87+%D8%AD%DA%A9%D9%88%D9%85%D8%AA+%DA%A9%DB%90+%DB%B1%DB%B4+%D8%B2%D8%B1%D9%87+%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A+%D8%A8%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%86%D9%87+%D8%AE%D8%A7%D9%84%D9%8A+%D8%AF%D9%8A

البطالة في أفغانستان؛ الأسباب وبرامج الحكومة

في حفلٍ عُقد بتاريخ 07/ديسمبر/2016م من قِبل إدارة شؤون الرئاسة الجمهورية تحت مسمى "الحث على إيجاد فرص العمل" وحضره مئات الشباب الجامعيين، تحدث الرئيس أشرف غني ووعد بأن الحكومة ستكثف الجهود من أجل إيجاد فرص عمل للشباب. صرح غني في حديثه: «حاليا أفغانستان تحتاج إلى عمل في كافة المستويات، و كل شاب يمثل مستقبل أفغانستان». حسب خطة الحكومة، سيتم توظيف نحو عشرة آلاف شاب وشابة في الإدارات الحكومية في عام 2017م.[7]

تم هذا في حين أن قادة حكومة الوحدة الوطنية أكدوا دائما على تسهيل إيجاد فرص العمل للشباب؛ إلا أن مئات الآلاف من الشباب مازالوا يعانون من البطالة، ومن جانب آخر دفعت البطالة كثيراً من الشباب الأفغاني إلى أعمال جنائية وإجرامية في محاولة للحصول على الدخل من الطرق غير المشروعة.

في هذا المقال دراسة لظاهرة البطالة في أفغانستان وأسباب تزايد هذه الظاهرة، وبرامج الحكومة في هذا الصدد.

[7] صوت أمريكا: «غني: أفغانستان لا تريد صدقات من أي أحد»:
http://www.darivoa.com/a/president-ghani-says-we-dont-beg-anyone/3626302.html

نظرة في حال البطالة في أفغانستان

البطالة مشكلة اجتماعية ذات تأثير سلبي على الفرد والمجتمع. الشخص الذي يقدر على العمل ولا يجد فرصة للعمل يُسمى عاطلاً عن العمل.

خلال العقد والنصف الماضي، بجانب جميع المشاكل الأخرى، كانت البطالة إحدى الصعوبات الرئيسة التي تواجه الشعب الأفغاني والتي لها ارتباط مباشر بالتدهور الأمني. على الرغم من الدعم بمليارات الدولارات من المجتمع الدولي خلال العقد والنصف الماضي، لم يتم عمل اللازم لإيجاد فرص العمل طويلة المدى بالبلد.

حسب إحصائيات البنك الدولي، لوحظ أن نسبة 4.6% من القوة العاملة في أفغانستان كانت عاطلة عام 2001م. في الأعوام 2002 و 2003م بلغت هذه النسبة 4.6% و 4.9%. في عام 2004م نزلت نسبة العطالة في البلد إلى 4.5%، ولكن في عام 2005م ارتفعت النسبة لتصل إلى 8.5%، ومن ثم أخذت نسبة البطالة في أفغانستان في الازدياد.[8]

في عام 2014م أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعاقين بأفغانستان أنه من مجموع 10 ملايين شخص قادر على العمل، يوجد 800 ألف شخص عاطلون بالكامل.[9] في الوقت ذاته تُظهر بعض الإحصائيات أن 23% من سكان أفغانستان الذين هم جميعا من الشباب عاطلون عن العمل بالكامل، وقد ذكرت نقابة العمال الوطنية أن هذا الرقم يصل إلى أكثر من 50%.

يتخرج سنويا عشرات الآلاف من الشباب في الجامعات الحكومية والأهلية بأفغانستان، وبسبب انعدام فرص العمل أو بسبب الفساد المستشري في الدوائر الحكومية، تُضاف هذه الأعداد من الخريجين إلى العاطلين عن العمل. في بدايات عام 1395هـ. ش. تحدث المسؤولون الحكوميون عن وجود أكثر من 25 ألف وظيفة شاغرة بالوزارات والإدارات الحكومية، في حين أن مئات الآلاف من الشباب كانوا عاطلين عن العمل[10].

---

[8] «أفغانستان خلال العقد والنصف الماضي»، تقرير صادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية خلال حالة العقد والنصف الماضي، ص:229، سنة الطبع:1395هـ ش.

[9] لمزيد من التفاصيل:

http://www.bbc.com/persian/afghanistan/2014/05/140502_k05_afghan_worker_day_law

[10] إذاعة آزادي، «عشرات الآلاف من الشباب الأفغاني عاطلون في حين خلو آلاف الوظائف الحكومية»، نُشر في تاريخ: 11، شهر حمل، 1395هـ ش:

http://da.azadiradio.com/a/27644311.html

أسباب ازدياد البطالة في أفغانستان

التدهور الأمني: التدهور الأمني واستمرار الحرب في البلد من أهم أسباب ازدياد البطالة. في الوقت الراهن تشهد أكثر مساحات البلد حروباً تدمر البنية التحتية وتوقف عملية التطور من جانب، ومن جانب آخر تمنع المستثمرين من الاستثمار في الداخل. أدى عدم الاستثمار في مجال البنية التحتية والتي بإمكانها استقطاب القوة العاملة إلى أن تواجه أفغانستان أزمة البطالة.

عدم الجدارة، والفساد وضعف الحكومة: في حين أن الفقر والبطالة في حالة تفاقُمٍ في البلد، ويمر الشعب الأفغاني بعام صعب من الناحية المادية، نجد أنه لا تستطيع الحكومة صرف المبالغ المدعومة من المجتمع الدولي بسبب العجز وعدم الأهلية. أثار عجز الوزارات في صرف الميزانية التطويرية غضب مجلس الشعب هذا العام وتم استدعاء 17 وزير صرفوا أقل من 70% من الميزانية التطويرية، وتم سحب الثقة من 7 وزراء منهم. تسبب الفساد أيضا في أن يبقى مئات الآلاف من الشباب عاطلين عن العمل، في حين وجود عشرات الآلاف من الوظائف الشاغرة في الإدارات الحكومية أو يوجد بها عاملون وهميون.

انخفاض الدعم الدولي وخروج القوات الأجنبية: مع خروج جزء كبير من القوات الأجنبية من أفغانستان انخفض دعم المجتمع الدولي لأفغانستان أيضاً. بما أنه خلال العقد والنصف الماضي لم يتم استغلال دعم المجتمع الدولي البالغ مليارات الدولارات في إيجاد فرص عمل طويلة المدى، ازداد معدل البطالة بمجرد انخفاض الدعم الدولي. عشرات الآلاف من الأفغان الذين كانوا يعملون مع القوات والمؤسسات الأجنبية دخلوا في عِداد العاطلين عن العمل.

ازدياد عدد المؤهلين للعمل وعودة المهاجرين: يُضاف سنوياً 500 ألف شاب و شابة إلى عداد المؤهلين للعمل في أفغانستان. من جانب آخر، حسب تقارير إدارة المهاجرين بالأمم المتحدة، عاد نحو 6 مليون مهاجر أفغاني إلى بلده منذ عام 2002م مما زاد في عدد العاطلين عن العمل، ولم تكن للحكومة أي برامج لتوظيفهم.

وجود العمالة الأجنبية: آلاف الأجانب يعملون في شتى المجالات في أفغانستان. المنهج التعليمي الحالي والجودة المتدنية للتعليم المدرسي والتعليم العالي تسبب في نقص مؤهلات أبناء الشعب، مما ألزم توظيف الأجانب في مجلات مختلفة.

خطة حكومة الوحدة الوطنية لتقليل البطالة

من جملة وعود قادة حكومة الوحدة الوطنية وخصوصاً الرئيس غني خلال الحملات الانتخابية عام 2014م مكافحة البطالة وإيجاد فرص العمل للعاطلين. بسبب الخلافات الداخلية إلى نحو سنة، لم تنجز الحكومة في عملاً ملحوظا في مجال التوظيف شأنه شأنُ بقيةالمجالات. إلى أن أعلن الرئيس غني في نوفمبر/2015 (البرنامج الوطني لإيجاد فرص العمل) من أجل تقليل ظاهرة البطالة.

يتمحور البرنامج الوطني لإيجاد فرص العمل على خمس محاور هي الزراعة وتحسين نُظم الرّي، وتنظيف المدن، ومشاريع إنشاء المدن والمنشآت السكنية، وإنشاء الطرق للقرى، وإنشاء سدود توليد الطاقة ورفع معدل توليد الكهرباء في البلد. أعلنت وزارة تطوير القرى مشروع التوظيف لتنفيذ البرنامج الوطني لإيجاد فرص العمل على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى أحدثت فرص عمل قصيرة المدى لعدد 235 ألف شخص بـ12 ولاية في البلد. المرحلة الثانية بدأت صيف هذا العام في خمس ولايات وافتُتح بها أكثر من 1500 مشروع تطويري. المرحلة الثالثة ستبدأ في مارس/2017 بميزانية قدرها 2.7 مليار أفغاني.[11]

بدراسة هذا البرنامج سنجد أنه لن يعالج مشكلة البطالة على المدى البعيد. تقليل معدل البطالة يحتاج إلى إيجاد فرص عمل طويلة المدى مما له علاقة مباشرة بتطوير حركة الصناعة. على الرغم من أن الصناعة تُعتبر ركيزة أساسية لاقتصاد الدول ولها دورٌ فاعل في تطور القطاع الاقتصادي وتقليل معدل البطالة، إلا أن الحكومة الأفغانية لم تبذل الاهتمام الكافي بها.

حسب البرنامج الجديد لشؤون الرئاسة الجمهورية الأفغانية (تشويق) والذي سيبدأ عام 2017م، ستُجمع طلبات أكثر من مئة ألف من الشباب الخريجين وسيتم توظيف عشرة آلاف مؤهل منهم في الإدارات الحكومية.

بما أن أغلب اهتمام الحكومة مُنْصبٌّ على الحرب مع المعارضة المسلحة، وبما أن الحرب حالَت دون التقدم الاقتصادي في البلد، يمكننا القول بأن مكافحة البطالة في أفغانستان مثل بقية البرامج تحتاج إلى إحلال

[11] وزارة تطوير القرى، وصل برنامج إيجاد فرص العمل إلى طوره الثالث:
http://mrrd.gov.af/fa/news/119570

السلام في البلد. ما لم تُقبل الحكومة على السلام بنظرة واقعية، فإن الجهود في الميادين الاقتصادية لن تُؤتي ثمارها. يُضاف إلى ذلك أن الفساد تسبب في ازدياد البطالة، وإذا لم تكافح الحكومةُ الفسادَ بحزمٍ بعيداً عن المصالح الشخصية، فمحاولة مكافحة البطالة ستبوء بالفشل.

إنهاء التقرير البحثي التحليلي تحت عنوان "أفغانستان خلال عقدٍ ونصف"

تم إنهاء التقرير البحثي التحليلي الصادر من مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية حيال قطاعات البلد المختلفة خلال العقد والنصف الماضي، وسيتم طباعة هذا التقرير رسمياً خلال الأيام القادمة.

يتضمن هذا التقرير تحليلاً ودراسةً لمواضيع السلام، والسياسة الخارجية، والفساد، والمهاجرين، والاقتصاد (الاقتصاد الوطني، التجارة، الطاقة، الصناعة، الزراعة والثروة الحيوانية)، والأمن والجريمة، والتعليم والدراسات العليا. تضمن التقرير أيضا المعلومات المهمة حيال التقدم، والإخفاقات والتحديات في المجالات المذكورة. إضافة إلى ذلك، تم إدراج توصيات المركز لكل فصل.

الباحثون في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية أجروا بحوثا كمية ونوعية لعامي 1394و 1395 هـ ش، وتم إجراء استطلاع رأي كذلك في أهم مدن البلد لأجل جمع آراء نخب المواطنين حيال المجالات المذكورة.

تضمن التقرير أيضا عرضا للخلفية التاريخية لكل فصل، ومن ثم دراسة مستفيضة للوضع حيال كل مجال من مجالات التقرير خلال الفترة التالية لعام 2001. من الجدير بالذكر أنه تم التركيز في التقرير على أوضاع العام الماضي 1394 الهجري الشمسي.

على الرغم من أن منظمات محلية ودولية أصدرت تقاريرها السنوية حيال الأوضاع بأفغانستان في كل عام؛ إلا أن خاصية تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية أنه ليس منحصراً بأي مجالٍ أو عام، وأفاض في دراسة وتحليل أوضاع البلد لفترة 2001 وما بعدها.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (+93) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (+93) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.